الكويت تتعرض لسيل جارف من الرمال بحكم موقعها بجوار مصادر الكثبان

باحث يحذر: لابد من اتخاذ تدابير لحماية البيئة الصحراوية من التدهور

اكد باحث بيئي اهمية اتخاذ كل التدابير اللازمة لحماية البيئة الصحراوية وصيانة المناطق التي مازالت تحافظ على بيئتها الطبيعية واصلاح بعض المناطق التي دمرت بفعل الانشطة البشرية.

وقال عضو الجمعية الكويتية لحماية البيئة د.علي الدوسري لـ «كونا» أمس، ان لعمليات حماية البيئة الصحراوية بعدا استراتيجيا يتم في مدى زمني طويل نسبيا ويجب ان تصاحبها حلول انية وعاجلة في نفس الوقت لحماية المنشآت المهددة بزحف وتراكم الرمال.

واضاف الدوسري ان تلك الحلول يجب ان تتلاءم مع الانشطة الاستراتيجية لحماية البيئة الصحراوية وتكون ذات مردود ايجابي على النوعية البيئية.

واكد ان مجموعة علوم الصحراء في ادارة البيئة والتنمية الحضرية بمعهد الكويت للابحاث العلمية مازالت تقيم الوضع البيئي والمستجدات الطارئة على البيئة الصحراوية الكويتية الناتجة عن سوء استخدام الاراضي منذ اواخر عام 1991.

■ الفعاليات البشرية غير المنتظمة هي السبب الرئيسي في تهديد البيئة الكويتية

واوضح ان الكويت تتعرض لسيل جارف من الرمال الزاحفة بحكم موقعها في جنوب العراق وهو مصدر الكثبان الرملية التي تتحرك باتجاه الجنوب والجنوب الشرقي بفعل الرياح الشمالية والشمالية الغربية التي تسود البلاد خصوصا في شهور الصيف وتاخذ مسارا طبيعيا مع اتجاه الرياح الى المناطق الساحلية الجنوبية في الكويت.

د. علي الدوسري

واكد انه على الرغم من التطور الحضاري الذي تشهده البلاد فانه مازال هناك وعي بيئي غائب وعدم انتباه للاثار المدمرة التي يمكن ان تنجم عن بعض الانشطة المعاصرة التي يكون ظاهرها حضارة وتقدما وباطنها اخلالا بموازين البيئة.

وعن الاسباب التي ادت الى تدهور البيئة الطبيعية لمساحات شاسعة من صحراء الكويت وتهدد النوعية البيئية لهذه الصحراء كاملة قال انها بسبب الفعاليات البشرية غير المنتظمة والاخذة في الازدياد اضافة الى اقامة المحاجر ورمي المخلفات واقامة المنشآت وحركة الاليات.

■ المبالغ المصروفة على إزاحة الرمال من طريق واحد تكفل إقامة أحزمة خضراء بتسعة صفوف على جميع الطرق

وبين ان مظاهر تدهور البيئة تتمثل ايضا في تدمير الكساء النباتي في مناطق شاسعة وكشف التربة ورمال الصحراء لفعل الرياح وازدياد معدل الرمال الزاحفة.

وذكر ان الاستفادة من المبالغ المصروفة على ازاحة الرمال من طريق واحد في الكويت تكفل اقامة احزمة خضراء بتسعة صفوف على جميع طرق الكويت المتضررة مما يوفر حماية مستدامة.

وافاد الدوسري بان جميع تلك الاسباب ادت الى زيادة حركة الرمال لتؤثر في المناطق الواقعة وسط المسار الطبيعي لحركة الرمال كالجهراء وكبد وام الهيمان والوفرة والسالمي والمناطق الساحلية الجنوبية.

وذكر ان بعض الكثبان الرملية المسماة ب «الكثبان الاستطلاعية» وهي تكون عادة بالمقدمة وصغيرة الحجم وسريعة الحركة بمعدل 60 مترا في السنة وصلت الى منطقة الاطراف غرب الجهراء لتكون نذيرا بقرب وصول كثبان رملية اكبر حجما وابطأ حركة منها بمعدل 20 مترا في السنة وتمتد من شمال منطقة الاطراف الى منطقة الهويملية في الشمال الغربي التي يوجد فيها اكثر من 280 كثيبا رمليا.

على هامش اجتماعه مع الخرافي في تيرانا

سفيرنا في ألبانيا: جهود أمانة الأوقاف في الميدان الإنساني تستحق الإشادة

السفير نجيب البدر مع د.عبدالمحسن الجارالله في العاصمة تيرانا

سراييفو - «كونا»: اجتمع سفير الكويت لدى البانيا نجيب عبدالرحمن البدر مع الامين العام للامانة العامة للاوقاف د.عبدالمحسن الجارالله الخرافي في العاصمة تيرانا.

واشاد البدر في تصريح لـ «كونا» أمس، بالجهود القيمة التي تبذلها الامانة العامة للأوقاف الكويتية في الميدان الانساني والخيري في شتى انحاء العالم.

واشار الى ان المشاريع التنموية والثقافية الرائدة التي تقوم بها الامانة العامة في البانيا وكوسوفو تسهم في تطوير اواصر الصداقة وتعزيز العلاقات الثنائية.

من جانبه أوضح الخرافي انه اطلع خلال زيارته على عدد من المشاريع الخيرية التي قامت بها الأمانة العامة في كل من البانيا وكوسوفو.

واشار الى انه قام بزيارة مركز التوحد والالتقاء بالقائمين عليه كما القى عددا من المحاضرات حول التجربة الوقفية لدولة الكويت وأهدافها المتصلة بتنمية المجتمع والنهوض به.

يذكر ان الأمانة العامة للأوقاف قدمت مساهمة مالية قدرها 250 الف يورو لإنشاء مركز البانيا للتوحد وستقدم 400 الف يورو لدعم عدد من الأنشطة المتصلة بهذا المركز.

كما ساهمت الأمانة العامة في إنشاء عدد من المشاريع الصحية والتعليمية والإنسانية الأخرى.

كلية البنات الجامعية نظمت «معرض الدراسات العليا الثاني»

افتتاح معرض الدراسات العليا

تحت رعاية القائم بأعمال عميد كلية البنات الجامعية بجامعة الكويت أ.د قاسم صالح نظم مكتب العميد في كلية البنات الجامعية معرض «الدراسات العليا» وذلك لتعريف الطالبات والزوار على برامج الماجستير التي تطرحها الكلية، بالإضافة الى الشروط والمتطلبات التي تحتاجها الطالبة للتقديم لبرنامج الماجستير سواء للدراسة في دولة الكويت او الابتعاث للخارج.

وشارك بالمعرض العديد من الجهات ومنها : كلية الدراسات العليا وإدارة العلاقات الثقافية ومركز خدمة المجتمع من جامعة الكويت، معهد الكويت للأبحاث، معهد دسمان للسكري، معهد فوزية السلطان للتأهيل، مركز صدى التعليمي، مستشفى الطب الطبيعي و التأهيل الصحي، مركز الشيخ سالم العلي للسمع والنطق وعدد من المعاهد المتخصصة بالتأهيل لإختبارات اللغات مثل اميديست والأقسام العلمية بالكلية. كما تواجد بالمعرض العديد من ضيوف الشرف لتشجيع الطالبات على التميز والاستفادة من خبراتهم في المجالات المختلفة.

جانب من فعاليات

تتمات

«الدستورية» .. هل تعيد

وكانت المحكمة الدستورية قد ارجأت نظر الطعون الانتخابية ، والخاصة بطعون الدوائر الاولى والثانية والثالثة ، المقدمة ضد نتائج انتخابات مجلس الامة 2013 ، الى جلسة 27 الحاري ، ومن بين هذه الطعون ماقدمه النائب السابق صالح الملا ضد مرسوم الصوت الواحد ، وقررت المحكمة الانتقال الى مجلس الامة لفتح صناديق الاقتراع .

وفيما تنظر المحكمة الدستورية اليوم الأربعاء طعون الدائرتين الرابعة والخامسة ، فقد استبعدت مصادر مطلعة حدوث مفاجآت جديدة في النتائج ، لدى إعادة الفرز كتلك التي شهدتها الدائرتان الأولى والثالثة.

مجلس الوزراء

المشكلة الاسكانية والمعوقات التي تعترض سبيل انجاز المشاريع الاسكانية مستعرضا ما تم تقديمه من وحدات سكنية والطلبات المقدمة للحصول على السكن وكذلك تطور اعداد هذه الطلبات مستقبلا كما بين العرض المشروعات القائمة وموقعها المختلفة وتفاصيلها وسعة كل مشروع ووحداته السكنية وبرامجها الزمنية اللازمة لانجازها.

وقد تضمن العرض كذلك التصورات العملية والافكار المقترحة لاقامة المدن الجديدة وسبل مشاركة القطاع الخاص بدور فاعل يسهم في سرعة الانجاز وتطوير هذه الخدمة والارتقاء بها لتلتقي مع آمال المواطنين وتطلعاتهم في تحقيق الاستقرار اللازم لهم ولأسرهم.

مطالبة نيابية

الأراضي الفضاء المملوكة للدولة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، وتحرير تلك الأراضي من أي عوائق مادية أو إدارية ، وتكون تحت تصرف المؤسسة العامة للرعاية السكنية لاستغلالها في تنفيذ مشروعات الرعاية السكنية.

من جهته وجه النائب أسامة الطاحوس سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط مصطفى الشمالي العمالة الوطنية في الشركات النفطية ، وجاء في سؤاله : تقوم الشركات النفطية بالاهتمام بالعمالة الوطنية من خلال تطويرها وإعطائها الفرصة لها للتدريب والترقية من خلال برامج إحلال طموحة إلا انه يلاحظ في الشركة الكويتية لنفط الخليج عدم توفر هذا البرامج وعدم الاهتمام بالعنصر البشري فقد صدرت عدة تعاميم يلاحظ منها أن غالبية من تم تعيينهم كاعضاء منتدبين هم من خارج الشركة ، وقد كان يفترض من باب العدالة والإنصاف أن تكون الأولوية للعاملين في الشركة كما هو متبع في باقي الشركات النفطية على اتاحة الفرصة لترقية وتعبئة هذه المناصب من داخل الشركة وذلك لكسر الجمود الوظيفي وإعطاء الفرصة لمن هم دونهم في المناصب في التنافس لتعبئة تلك الشواغر وبمعنى آخر ان تعبئة وظيفة عضو منتدب من داخل الشركة ، لذا يرجي تزويدي وافادتي بالآتي : ما الأسباب الرئيسية التي دعت إلي الترقيات سالفة الذكر من خارج نطاق الشركة الكويتية لنفط الخليج ، وما الأسباب في عدم ترشح أي من المدراء الحاليين لتلك المناصب مع تزويدي بنسخة من السيره الذاتية لجميع المدراء؟

كما قدم الطاحوس اقتراحا بتعديل بعض أحكام القانون رقم 104 لسنة 2013 في شان إنشاء صندوق دعم الأسرة ، مشفوعا بمذكرته الإيضاحية..جاء فيه : يضاف إلي كل من المادتين الثالثة والسادسة فقرة جديدة نصوصها كالتالي : مادة ثالثة فقرة جديدة : ويكون للمعسرين الصادر ضدهم أحكام ابتدائية بالحبس أو الحبس والغرامة ، التقدم إلي الصندوق بطلب الإفادة من أحكام هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور الحكم ، وعلى أن يقوم الصندوق بسداد كامل المديونية لمستحقيها وإعادة جدولة المسدد منها على أقساط شهرية يلتزم المعسر بسدادها وبما لا يجاوز 10 % من إجمالي الدخل الشهري للأسرة. ودون احتساب أي فوائد أو مصروفات إدارية على المبالغ المسددة.

من ناحية اخرى قدم النائبان صالح عاشور وخليل الصالح اقتراح بقانون لإنشاء مجلس أعلى للأسرة يعمل على دراسة المشاكل الأسرية والتصدي لها ودراسة مشاكل الشباب وتحسين أوضاع المراة وخصوصاالمراة العاملة

واوضحا أن المجلس يتولى الاشراف على مكتب الشهيد ومكتب الإنماء الإجتماعي ومراكز تنمية المجتمع التابعة لوزارة الشئون ، ويضع المجلس الخطط والبرامج بهدف حماية الأسرة ويبدي رأيه بخصوص الإتفاقيات التي تبرمها الدولة في مجال الأسرة ويتعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية والمحلية ، ويمثل الدولة في أي شأن يكون تحت نشاطه .

إلى ذلك قدم النائبان عسكر العنزي وطلال الجلال اقتراحا بقانونفي شان تخصيص نسبة من الأراضي المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية ، ينص على أن يتم تخصيص نسبة «15%» من الأراضي الفضاء المملوكة للدولة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، وتحرير تلك الأراضي من أي عوائق مادية أو إدارية ، وتكون تحت تصرف المؤسسة العامة للرعاية السكنية لاستغلالها في تنفيذ مشروعات الرعاية السكنية.

بدورها وجهت النائبة الهاشم سؤالا مطولا تتعلق بالشان الاسكاني الى رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك .

وجاء في السؤال : لما كان القانون رقم 47 لسنة 1993 بشان الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له قد حدد في المادة 17 منه التزام المؤسسه العامة للرعاية السكنية بتوفير هذه الرعاية ، خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات ، من تاريخ تسجيل طلب الحصول على هذه الرعاية ، وهذا يستدعي وفقا لما هو منصوص عليه في الفقرة الثانية من النص المذكور :« التزام المؤسسة والوزارات المختصة بتوفير الخدمات الرئيسية ».

ولما كانت المادة 4 من القانون رقم 8 لسنة 2008 قد حددت مدة لاتتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون لاستصلاح الاراضي اللازمة لتوفير مائه ألف قسيمة سكنية .

ولما كان نص المادة 27 من القانون رقم 50 لسنة 2010 قد حدد مدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا النص على توفير اراضي تكفي لاقامة عدد عشر مدن اسكانية بما لا يقل عن 200 الف قسيمة .

ولما كانت مسؤولية عدم تنفيذ نصوص القوانين سالفة البيان تدخل ضمن مسؤولية واشراف رئيس مجلس الوزراء عملا بنص المادة 123 من الدستور على أنه : « يهيمن مجلس الوزراء على مصالح الدولة ، ويرسم السياسة العامة للحكومة ، ويتابع تنفيذها ، ويشرف على سير العمل في الادارات الحكومية . » ونص المادة 127 على انه : « يتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس والاشراف على تنسيق الاعمال بين الوزارات المختلفة ».

وحيث المسؤولية والاختصاص تتعدى العديد من وزارات الدولة ولا تتوقف عند اختصاص وزير الدولة لشؤون الاسكان ، لذا يرجى التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى سمو رئيس مجلس الوزراء : ماهي خطة مجلس الوزراء منذ توليكم للرئاسة إلى تاريخه في حل الأزمة السكانية ، وما دوركم في الاشراف على اعمال الوزارات المختلفة المختصة في حل الازمة السكانية ، وما سبب تاخر الدولة في استصلاح الاراضي لانهاء المشكلة الاسكانية ، وماهو سبب التقاعس في تنفيذ نصوص القوانين المتعلقة بالرعاية السكنية سالفة البيان وتحديدا نصوص المواد 17 ، 4 ، 27 .

اضافت الهاشم في سؤالها : هل التزم الوزير المختص بتقديم التقارير لمجلس الوزراء ، وفقا للمواعيد الدورية المنصوص عليها قانونا بشأن الرعاية السكنية ، وما دوركم إزاء تذليل الصعوبات امام الوزير في إيجاد حل للمشكلة الإسكانية ، ولماذا يتم استصلاح عشر مدن سكانية وفقا للمدة المحددة قانونا بواقع 200 الف قسيمة ، ولماذا لم يتم حصول المستحقين على الرعاية السكنية وفقا للمدة القانونية المنصوص عليها.

وأوضحت أن المشكلة الاسكانية تتجاوز وزير الاسكان الى وزير التجارة ، مرورا بوزير المالية وشركة النفط ووزارة الدفاع واملاك الدولة ، بحيث يجب أن تتعاون كل الجهات المختصة والوزارات التي تخضع تحت اشرافكم لايجاد الحلول الناجعة ، فما هو دوركم باعتباركم المشرفين على تنسيق اعمال الوزارات فيما بينها وفقا لنص المادة 127 من الدستور؟

«التشريعية»: أغلبية

بقانون في شان ضم الادارة العامة للتحقيقات الى النيابة العامة.

وأضاف الكندري ان اللجنة استمعت الى وجهة نظر وزارة الداخلية واعتراضها على مقترح فصل الادارة عن الوزارة مبررة ذلك «بوجود شبهة دستورية وان الادارة تعمل جيدا ولا وجود لسبب حقيقي لفصلها».

وأوضح «ان هناك أغلبية نيابية من أعضاء اللجنة تؤيد فصل هذه الادارة عن الداخلية وضمها الى وزارة العدل، لافتا الى ان هذا الاقتراح المقدم من أحد النواب غير متكامل وننتظر ورود اقتراح متكامل افضل يراعي مسائل المدعين العامين وكيفية نقل هذا الجهاز من وزارة الداخلية الى وزارة العدل.

وذكر ان اللجنة رفضت مشروعا بقانون مقدما من الحكومة بتعديل قانون تنظيم المحاماة أمام المحاكم بهدف سد بعض الثغرات في هذا القانون مبينا ان اللجنة تنتظر اقتراحا بقانون سيقدم من قبل النواب في القريب العاجل في شأن تنظيم مهنة المحاماة.

وقال ان اللجنة ناقشت كذلك مشروعا بقانون مقدما من الحكومة بإضافة مادة الى قانون محاكمة الوزراء واقتراحا بقانون قدم من قبله بتعديل بعض أحكام القانون ذاته حيث تم تاجيل البت في التعديل حتى ورود رأي مجلس الوزراء ووزارة العدل.

وأشار الى ان المجتمعين بحثوا كذلك الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم «40» لسنة 1980 بإصدار قانون تنظيم الخبرة المقدم من قبل مجموعة من النواب وأجلت اللجنة البت به الى حين ورود رأي وزارة العدل في اجتماع اللجنة المقبل عقب عيد الاضحى المبارك.

الإبراهيم: العالم

كلمة له في افتتاح مؤتمر ومعرض الكويت الأول للنفط والغاز مساء أمس الأول، الذي افتتح برعاية وحضور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك أن هذا المركز العالمي سيعمل وفق المعايير العالمية بهدف تزويد القطاع النفطي بخدمات بحثية قابلة للتطبيق.

واضاف ان هذا الحدث يتزامن مع تطورات ومستجدات سياسية واقتصادية تؤثر في وتيرة استقرار أسواق الطاقة وأسعار النفط مؤكدا حرص دولة الكويت كأحد المنتجين الرئيسيين للنفط على تامين الامدادات الى الاسواق العالمية بانتظام.

وذكر ان الواقع يحتم على الجميع التعاون المشترك لضمان مستقبل أفضل للاجيال القادة من خلال الاستثمار في كافه أنواع الطاقة ومصادرها على أسس اقتصادية ومن غير تمييز في ظل تنامي الطلب العالمي على الطاقة.

وقال الشمالي ان رؤية الكويت تتمثل في استغلال الثروة النفطية على اساس تحقيق التنمية المستدامة وبناء الانسان وتطوير قدراته ومؤهلاته المهنية والعلمية وتوفير المزيد من فرص العمل معتبرا المؤتمر فرصة ثمينة للتعاون لتهيئه مناخ استثماري يسهل معه تطوير التكنولوجيا لمواجهة تحديات الصناعة.

البلدية: حملات

تصريح له أمس، ان تلك الحملات تاتي تنفيذا أيضا للخطة الميدانية الشاملة في أفرعها كافة بالتنسيق مع رؤساء فرق الطوارئ بالمحافظات الست.

وفي موازاة رفع حالة الرقابة الى اعلى درجاتها تطرق الحشان الى حملة تفتيش مكثفة أسفرت عن اتلاف 100 كيلوجرام من المواد الغذائية منتهية الصلاحية وتحرير 51 مخالفة.

واضاف الحشان ان خطة تكثيف الحملات التفتيشية انطلقت لتشمل الجمعيات التعاونية والأسواق المركزية ومحال بيع المواد الغذائية والمطاعم للكشف على الأغذية ومدى مطابقتها للمواصفات والشروط والتأكد من صلاحيتها ومناسبتها للاستخدام الآدمي.

واوضح ان الحملات التفتيشية مستمرة وتشمل المحافظات الست وفق آلية تغطي كل المناطق بغية النظام وفرض هيبة القانون على الجميع وتحسبا لاستغلال البعض موسم عيد الاضحى المبارك من اجل تصريف مواد غذائية فاسدة في المطاعم ومراكز البيع المختلفة.

«الأقصى» الأسير

والجامع القبلي ومنطقة الكاس ، وعلى صعيد منفصل توغلت عدة آليات وجرافات إسرائيلية فجر الامس لمسافة 100 متر شرق بلدة بيت حانون شمال قطاع غزة .

وقال شهود عيان فلسطينيون إن عدة جرافات عسكرية توغلت في أراضي المواطنين إنطلاقا من موقع الـ« 17 » وسط إطلاق نار مكثف من الآليات المتوغلة.. مشيرين إلى أن قوات أطفأت أنوار الموقع العسكري الإسرائلي كما سمع دوي إنفجارات وإطلاق نار في محيط الموقع الإسرائيلي.

وأشار الشهود إلى أن القوات المتوغلة انسحبت بعد أن أجرت عمليات إستكشاف وتجريف محدودة .

من جانب آخر كشفت صحيفة «هآرتس العبرية » في عددها الصادر امس أن ما يسمى بالإدارة المدنية التابعة لسلطة الاحتلال الإسرائيلي تبحث تقليص مساحة محمية طبيعية في جنوب جبل الخليل واقتطاع مئات الدونمات من اراضيها لصالح توسيع بؤرة استيطانية وشرعنتها.

واضافت أن البؤرة أقيمت عام 1998 وخلال سنوات لم تكن ضمن منطقة نفوذ معرفة ، ولم تنضو تحت خطة بناء محددة ، ولكن بالرغم من ذلك تم بناء بيوت استيطانية ، وتسكن فيها اليوم 30 عائلة ، وأقيمت على تلة مقابلة للمستوطنة الرئيسة بؤرة اضافية تدعى «البوستر» أو «متسبيه لخيش» تسكن فيها بضعة عائلات أخرى.

وأشارت إلى أن الجنرال نيتسان الون قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي وقع على امر باقتطاع 240 دونما من المحمية الطبيعية ، ويعتبرها منطقة نفوذ للبؤرة الاستيطانية ، منوها بانه في أعقاب صدور هذا الأمر تمت إعداد خارطة هيكلية للمستوطنة ، يتم بموجبها تنظيم الأبنية القائمة والتخطيط ، لإقامة أبنية إضافية على أراضي المحمية الطبيعية.

من ناحية أخرى قررت قوات الإحتلال الإسرائيلي امس فتح معبر كرم أبو سالم التجاري مع قطاع غزة لإدخال 450 شاحنة محملة ببضائع للقطاعين التجاري والزراعي والمساعدات. وقال رائد فتوح رئيس لجنة تنسيق إدخال البضائع لقطاع غزة إن الشاحنات المقرر إدخالها سيكون من بينها 40 شاحنة محملة بالحصمة و 20 شاحنة محملة بالإسمنت و 10 شاحنات محملة بحديد البناء وذلك للقطاع التجاري الخاص بجانب إدخال كميات من الإسمنت والحصمة الخاصة بالمشاريع الدولية وسيتم ضخ كميات محدودة من البنزين وسولار المواصلات وغاز الطهي.

منظمة حظر

سوريا ، وقال أوزومجو إن سوريا قد اتخذت خطوات أولية إيجابية في طريق طويل وشاق.

وقد بدأ مسؤولون سوريون الأحد بتدمير صواريخ ورؤوس كيماوية ومعدات تستخدم لصنع الأسلحة الكيماوية تحت إشراف فريق الخبراء الدوليين.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أوصى بتشكيل «بعثة مشتركة» من الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ، قوامها مئة فرد ، من أجل إزالة الترسانة الكيمياوية السورية.

وقال في تقرير إلى مجلس الأمن الدولي إن الأمم المتحدة ستوفر الأمور اللوجستية، والاتصالات والتنسيق مع الحكومة السورية وجماعات المعارضة، بينما تقوم منظمة حظر الأسلحة بالمشاورات الفنية وأعمال التحقق والتفتيش.

ويوجد حاليا في سوريا فريق مكون من 20 خبيرا من الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيمياوية، للبدء في عملية تفكيك الترسانة الكيمياوية السورية.

وقال بان كي مون إنه بالنظر إلى طبيعة الأخطار في سوريا فإن هذه البعثة ستنشر فقط من في حاجة ماسة إليهم للعمل في البلاد. وأشار التقرير إلى أن البعثة التي ستعمل لمدة «عام على الأقل» سوف «تجهد للقيام بعملية جيدة لم تختبر من قبل» ولكن لم يخف الأخطار الناتجة عنها.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد قال إن روسيا والولايات المتحدة تتفقان على الكيفية التي يجب تبنيها للتخلص من الأسلحة الكيمياوية في سوريا، عقب لقائه مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري. وقال بوتين للصحفيين «لدينا تفاهم مشترك بشأن ما يجب فعله وكيف نفعله. إنني سعيد لأن الرئيس أوباما يتبنى هذا الموقف حيال الأسلحة الكيمياوية». وقد عرضت روسيا المساعدة في عملية التخلص من الأسلحة ، وعبر بوتين عن اعتقاده بأن الخبراء الموجودين في سوريا يمكنهم تحقيق هدفهم خلال عام واحد.

وتطرق بوتين إلى موقف سوريا فقال إنها تتعاون «فعليا، وتساعد بطريقة شفافة» خبراء الأسلحة الكيمياوية، واقترح انضمام إندونيسيا لمحادثات السلام بشأن الأزمة السورية. ونقلت وكالة نوفوستي الروسية الرسمية عن بوتين قوله للصحفيين عقب قمة آسيا والمحيط الهادئ التي عقدت في جزيرة بالي الإندونيسية «إن الشكوك حول استجابة القيادة السورية للقرار الذي اتخذ بشأن الأسلحة الكيمياوية لم تصمد».

من ناحية أخرى، عبرت الولايات المتحدة عن استعدادها لمشاركة إيران في مؤتمر للسلام بشأن سوريا اذا أيدت طهران علانية بيان 2012 الذي يطالب بتشكيل حكومة انتقالية في سوريا.

وأشارت ماري هارف المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة قد تكون أكثر ميلا إزاء مشاركة إيران في مؤتمر جنيف 2 إذا أيدت طهران بيان مؤتمر جنيف 1.

وأضافت هارف «إذا كانت إيران مستعدة لتأييد بيان جنيف علانية فسنبحث إمكانية مشاركتهم بشكل أكثر انفتاحا.» وقالت في وقت لاحق إن الولايات المتحدة ستنظر إلى مشاركة إيران بشكل أكثر «إيجابية».

الحكومة المصرية

وكانت محكمة مصرية قد أصدرت حكما بحظر «جميع أنشطة» جماعة الإخوان المسلمين وجمعية الإخوان والتحفظ على ممتلكاتها والأرصدة المصرفية للأشخاص المنتمين إليها، بعد دعوى قدمها حزب التجمع.

وانتقدت جماعة الإخوان الحكم القضائي، واعتبرت أن للقرار دوافع سياسية، وأنه يندرج في إطار ما وصفته بالمحاولات الرامية الى القضاء على المعارضة الحقيقية في مصر، وأصدرت هيئة مفوضي الدولة أمس الأول تقريرا قضائيا توصي فيه المحكمة الإدارية العليا بإصدار حكم بحل حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الاخوان المسلمين.

وأوضح التقرير، الذي يعد استرشاديا وغير ملزم للمحكمة، أن قرار الحل استند إلى «أساليب الجماعة المعادية للدولة ، واستخدامها لسلطة الدين على النفوس ، وبراءة وحماس الشباب المسلمين، لإحداث انقلاب في نظام الحكم في الدولة تحت ستار الدين بهدف تحقيق أطماع وأغراض شخصية».

ومنذ عزل الجيش لمحمد مرسي أول رئيس منتخب بعد ثورة 25 يناير 2011 بعد مظاهرات شعبية ، القت السلطات المصرية القبض على عدد كبير من قيادات هذه الجماعة.